أساليب الإدارة الاستعمارية في إخضاع سكان مناطق الجنوب الجزائري.

د. رضوان شافو*

مقدمـــة: في إطار التكالب الأوروبي الصليبي على الدوله العثمانية تعرضت الجزائر خلال القرن التاسع عشر الميلادي إلى أبشع استعمار لم يعرف التاريخ مثيلا له، حيث أعلنت فرنسا عن احتلالها للجزائر في **5** جويلية **1830**م، واعتبرتها مستعمرة من مستعمراتها الإفريقية، ولعل من بين الأسباب التي دفعت فرنسا إلى عملية الاحتلال- حسب نظرها- رد الكرامة والاعتبار لفرنسا بعد الإهانة التي لحقت بقنصلها "بيار دوفال" من خلال ما يعرف "بقصة المروحة"، ولكن في نظرنا أن الأسباب الحقيقية كانت أبعد وأعمق من ذلك، لأن مشروع احتلال الجزائر كان قد خطط له عقب نجاح الثورة الفرنسية سنة **1789**م، وذلك بهدف إرجاع هذه الرقعة الجغرافية إلى حضن الإمبراطورية الرومانية على حد زعمهم.

ولقد اعتقد الفرنسيون بعد سقوط مدينة الجزائر وبسط سيطرتهم على المدن الساحلية أنهم سيخضعون بقية المناطق الداخلية في ظرف وجيز، وهذا حسب تصريح قائد الحملة الفرنسية على الجزائر "الجنرال دي بورمون" عندما كتب إلى حكومته قائلا: «إن العرب ينظرون إلينا كمحررين، وإن الجزائر سوف تخضع لسلطاننا قبل خمسة عشر يوما»[1]، غير أن ظنهم خاب وعزيمتهم خارت عندما صُدموا بمقاومة الشعب الجزائري في كل بقعة جغرافية حطت فيها أقدامهم، وتكبدوا خسائر فادحة في الأموال والأرواح، الأمر الذي دفع بالإدارة الاستعمارية إلى مراجعة استراتيجيها العسكرية في الاختراق والتوغل الاستعماري لبقية المناطق التي لازالت لم تدخل تحت السيطرة الفرنسية.

وفي إطار مراجعة الإستراتيجية العسكرية وقع نقاش كبير بين البرلمانيين والعسكريين حول توسيع وتمديد عملية الاحتلال أو الاكتفاء بالاحتلال المحدود، ولكن في النهاية انتصر أصحاب تمديد عملية الاحتلال بناء على مقولتهم الشهيرة: "ينبغي أن نكون سادة في كل مكان، وإلا

* - أستاذ محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الوادي.

فلن نأمن في أي مكان"[2]، وفي هذا السياق جاء الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية لاختراقها نظرا لأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، ولذلك اصدر البرلمان الفرنسي سنة **1844**م قانونا ينص على توسيع منطقة الاحتلال نحو الجنوب. وعليه سخرت الإدارة الاستعمارية كل الوسائل واتبعت كل الأساليب من أجل احتلال مناطق الجنوب وإخضاع سكانه للسلطة الاستعمارية الفرنسية.

وانطلاقا مما سبق ذكره فإن إشكاليه هذه الدراسة تتمحور حول الإجابة على السؤال التالي: ما هي أهم الوسائل والأساليب الهادئة التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية لإخضاع سكان مناطق الجنوب الجزائري؟

للإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا على مجموعة من المصادر التاريخية المتنوعة أهمها كتاب "الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية **1837-1934**م" للدكتور ابراهيم مياسي، والذي استعرض فيه مختلف العمليات العسكرية لاحتلال مناطق الجنوب الجزائري بشقيه الشرقي والغربي، وقد استفدنا من خلال استنباط واستخراج بعض الأساليب الهادئة التي وظفتها الإدارة الاستعمارية لإخضاع سكان الجنوب. هذا بالإضافة إلى مصدر مهم لا يقل أهمية عن الكتاب السابق وهو "الاختراق الصحراوي **(1830-1906) La Pénétration saharienne** " لمؤلفيه أوغيستان برنار، ون. لاكروا **Augustin Bernard et N.Lacroix**، حيث تميز بكم هائل من المعلومات التاريخية والجغرافية والاقتصادية حول سياسة التوغل الاستعماري الفرنسي في الصحراء وصولا إلى أواسط إفريقيا، ولعل ما شد انتباهنا في هذا المصدر هو سياسة المارشال رندون **Randon** في اختراق الصحراء، بحيث يعتبر من الشخصيات الهامة في تاريخ الجزائر المعاصرة بعد المارشال بيجو **Bugeaud**، في احتلال الصحراء الجزائرية.كما اعتمدنا أيضا على كتاب "الحركة الوطنية الجزائرية **1860-1900**م،ج**1**" للدكتور أبو القاسم سعد الله، وخصوصا فيما تعلق ببعض الشخصيات الصحراوية التي ساندت وساعدت الفرنسيين في احتلالهم للصحراء، وإخضاع سكانها بطرق هادئة بعيدا عن استخدام الرصاص كما تزعم السلطة الاستعمارية الفرنسية.

لقد ذكرت المؤرخة الفرنسية "آني راي قولدسيقر **Annie Rey Goldzeiguer** في دراسة حول الجزائر وفكرة المملكة العربية: «أن الهجمة الاستعمارية على القبائل الجزائرية

أدت في ظرف عشرية واحدة إلى اختفاء أجزاء كاملة من الهياكل المتماسكة للمجتمع التقليدي»، بمعنى أن الإدارة الاستعمارية حاولت إخضاع القبائل الجزائرية عن طريق إحصائها وتحصيل ضرائبها، والقضاء على زعمائها المتمردين، وإحباط معنوياتها، ومن هذا المنطلق استخدمت الإدارة الاستعمارية ضد القبائل الصحراوية وعروشها المنتفضة ضد الاستعمار الفرنسي (أولاد نايل، أولاد سيدي الشيخ، أولاد بوعكاز، الأرباع، الحرازلة، وسعيد عتبة ومخادمة ورقلة، وشعانبة متليلي، بني جلاب) وسائل أخرى لا تقل خطورة عن الوسائل العسكرية، وذلك لكسر شوكتها ومنع استفحال أمر مقاومتها، وضمان أمن واستقرار تلك المناطق من أرض الجزائر.

* الأساليب الاستعمارية الهادئة والسلمية لإخضاع السكان:

أولاً/ أسلوب "فرق تسد": "فرّق تسُد" سياسة استعمارية أوروبية بحتة، طبقت في مختلف المستعمرات الأوروبية، وخصوصا المستعمرات الفرنسية، حيت ارتأت السلطة الاستعمارية تطبيقها بهدف التحكم في رقاب الشعوب المغلوبة على أمرها، لأنها الأسلوب الناجع لضرب القبائل الجزائرية بعضها ببعض، وإذكاء روح العداوة والفتنة بينها، حتى تسهل السيطرة والهيمنة عليها، ففي الجزائر ومنذ البدايات الأولى للتوسع والتغلغل الاستعماري إلى المناطق الداخلية وخصوصا نحو مناطق الجنوب الجزائري، طبقت السلطة الفرنسية هذه السياسة بشكل جلي، لكونها كانت آنذاك في أمس الحاجة إلى عائلات تعتمد عليها في ترسيخ نفوذها ومحاربة أعدائها، وبخاصة قوات الأمير عبد القادر التي أحكمت قبضتها على كامل مناطق الجنوب الجزائري.

ومن أجل كسب العائلات والقبائل الجزائرية الكبرى إلى صف السلطة الفرنسية، اسند المحتلون إلى بعض أفرادها الوظائف والمناصب والقيادات، وأغدقوا عليهم المال والجاه، وعلقوا لهم الأوسمة والنياشين، وقد برزت في الجنوب الجزائري عائلات متنافسة على السلطة كعائلة بوعكاز وابن قانة، وعائلة أولاد سيدي الشيخ الغرابة والشراقة، وأولاد علاهم وابن بابية، وبنو جلاب، وأولاد طرود وأولاد سعود...وغيرهم.

وقد استطاعت سلطة الاحتلال توظيف هذه الصراعات التي كانت قائمة بين بعض الشخصيات المحلية وبعض القبائل الصحراوية في عدة معارك مع المقاومين الجزائريين بهدف إخضاع بعض المناطق الصحراوية.

فبعد سقوط مدينة قسنطينة في أيدي القوات الفرنسية سنة 1837م اتجهت أنظار الفرنسيين نحو منطقة الزيبان حيث غدت الصراع الذي كان قائما بين عائلتي بوعكاز وبن قانة، حيث استمالت السلطة الاستعمارية عائلة بن قانة إلى صفها، وعينت بوعزيز بن قانة خليفة على الجنوب، وعلى اثر ذلك قام هذا الأخير بإجراءات عديدة لتنظيم وترتيب حكمه في الجنوب، فبادر بإعلام أهل الزيبان عن تعيينه خليفة على الجنوب، ودخل ابن قانة في مواجهة مع خصمه الحسن بن عزوز خليفة الأمير عبد القادر.

وفي إطار إخضاع منطقة الأغواط سنة 1852م استخدمت السلطة الفرنسية أحمد بن سالم وسي الشريف بلحرش آغا أولاد نايل من أجل احتلال الاغواط، كما اتبعت سياسة التفرقة، حيث قام الجنرال ماري مونج Marey-monge بدور كبير في تطبيقها، حينما أوقع خلافا بين الشيخ أحمد بن سالم وصهره بن ناصر بن شهرة، الأمر الذي سهل من عملية احتلال الاغواط[3]،كما استغلت فرنسا تحالف الشيخ التيجاني مع أحمد بن سالم اللذين عملا على تحطيم نفوذ خليفة الأمير الحاج العربي، حتى أرغم على مغادرة الأغواط والفرار بجلده.

وقبل إخضاع منطقة ورقلة سنة 1854م وظفت السلطة الاستعمارية الصراع الذي كان قائما بين أسرة علاّهم وأسرة بني بابية، بخاصة وأن ورقلة أصبحت تعيش فراغا سياسيا وبدون سلطان، فسارع الشيخ الحاج أحمد بن بابية سنة 1849م إلى إرسال ابنه الشيخ بوحفص رفقة عدة بن ساعد شيخ قبيلة سعيد عتبة إلى السلطة الفرنسية محملين بالضرائب ومعلنين عن مساعدتهم لاحتلال مدينة ورقلة، وإخضاع القبائل المحيطة بها، والاعتراف بالسلطة الفرنسية مقابل منحه لقب الخليفة إلى الشيخ ابن بابية، وقد وافقت الإدارة الفرنسية على ذلك، وعينته خليفة على نقوسة في جويلية 1849م[4]، ثم وضعت تحت تصرفه في 20 نوفمبر 1849م كتيبة تتكون من 200 فارس، هاجم بها ورقلة، خاصة عندما وصلت الإمدادات الفرنسية من جبل عمور في نهاية شهر أفريل، وحاصرت مدينة ورقلة.[5]

هذا بالإضافة إلى استغلال الصراع الذي كان قائما بين الجلالبة والتجانيين بمنطقة وادي ريغ حول النفوذ والسيطرة حيث عملت السلطة الفرنسية الاستعمارية على تغذية هذا الصراع قصد تهيئة الظروف لإخضاع المنطقة والتحكم في رقاب سكانها[6]، وهذا ما تم بالفعل حيث تم احتلال منطقة وادي ريغ بعد انهزام سكان المنطقة في معركة المقارين في 29 نوفمبر 1854م، والإعلان عن دخول المنطقة تحت السيطرة الفرنسية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصراع بين عائلتي بوعكاز وابن قانة امتدت آثاره إلى ورقلة ووادي سوف اللتين كانتا تابعتين لحكم علي باي بن فرحات من عائلة وعكاز، وقد زعم الفرنسيون أنهم بتعيينهم علي باي قسَّموا المنطقة وأرضوا الطرفين، ولكنهم في الواقع كانوا يغذون الانقسامات ويعيشون من ورائها[7]. وعن مظاهر هذا الصراع يقول عبد الحميد نجاح: «تنقل العقيد أد لير Adler حاكم منطقة باتنة إلى بسكرة في أفريل 1871م، واستدعى زعيم عائلة بن قانة محمد الصغير، وزعيم عائلة بوعكاز علي باي وحملهما مسؤولية كل ما يحدث في المنطقة»[8]، وليبقى التنافس بين عائلتي بوعكاز وبن قانة فصل الفرنسيون أيضا شمال وادي ريغ عن جنوبه، وشكلوا قيادة جديدة أعطوها لحليف من حلفاء عائلة بوعكاز هو حمو بن حرز الله من أولاد زكري، وكانت مهمة هذا القائد تحييد أولاد بن قانة المتمركزين في منطقة الزيبان.[9]

واصلت فرنسا سياستها التفريقية مع مواصلة توسعها الاستعماري لإخضاع بقية المناطق الجنوبية التي لازلت لم تدخل تحت السيطرة الفرنسية، وقد استطاعت توظيف المصالح المتضادة والمتصارع عليها بين سكان وادي سوف، حيث انقسم السكان إلى صفين حسب مواقفهما، وقد استمالت السلطة الاستعمارية إلى جانبها الصف الأول المتكون من قبائل الطرود (أهل الوادي وقمار والبهيمة والدبيلة)، ودعمته بحكم أنهم انحازوا إلى علي باي بوعكاز ممثل السلطة الاستعمارية بالمنطقة، على خلاف الصف الثاني المتكون من أولاد سعود (أهل الزقم وكونين، تاغزوت)، والذين انحازوا إلى عائلة بن قانة حيث دعموا الجلالبة في حربهم ضد الفرنسيين. وفي أواخر القرن التاسع عشر عملت السلطات الفرنسية على استمالة سي قدور بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ إليها ليساعدها في احتلال عين صالح وواحات توات.[10]

ويتكرر هذا الأسلوب في 10 مارس 1884م حين قام الحاكم العام بزيارة تفقدية إلى منطقة ورقلة، وأخذ انطباعات حول الصراع القبلي القائم بين الشعانبة والتوارق، وكتب

وصية إلى النقيب الفريد لوشاتليه **Le A.Chatelier** الحاكم العسكري بالمنطقة يقول فيها: «أرى أن الانشقاق بين الشعانبة والتوارق يشتد لأنه سيجعل الشعانبة في حاجة لمساعدتنا ضد جيرانهم، أما بالنسبة للتوارق فإنهم لن يكونوا بجانبنا مطلقا، لذلك عليك عزلهم حتى تسمح الظروف لنا بتطويعهم»[11].

ويبدو لنا أن السلطة الاستعمارية استغلت هذه الصراعات إلى أبعد الحدود بغض النظر عن تغذيتها، حيث استطاعت أن تتوغل وتخترق مختلف مناطق الجنوب، وهو ما يؤكده جون لوتيلوا **Lethielliux Jean** حين يقول: «في الوقت الذي كان فيه أهل الصحراء يتصارعون، كانت الجيوش الفرنسية تتقدم شيئاً فشيئا»[12].

ثانيا/ أسلوب الترغيب والترهيب: يعرف هذا الأسلوب في الأدبيات الفرنسية بأسلوب "العصا والجزرة"، ويرتكز على فكرة دعائية لترغيب الناس مفادها أن الفرنسيين جاؤوا إلى الجزائر لتحريرها من الظالمين الأتراك، وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وحول هذه الفكرة يقول بيار كاستيل **P.Castel**: «وجودنا بالجزائر لم يكن احتلالا مؤقتا أذن الله به لمعاقبة المسلمين على ظلمهم، وسمح به الأتراك، وإنما تم بفعل إرادة أمة تفرض نفسها، وترغب في استبدال السيطرة العنيفة لسادة البلاد القدامى بسيطرتها اللينة»[13]، وفي موضع آخر يقول: «إن السيطرة الفرنسية لم تكن موجهة لاستنزافهم أو إزعاجهم، بل لتزيد في تحسين ظروفهم الحياتية بشكل لم يسبق لهم أن حلموا به».[14] أما في حالة عدم قبول هذه الفكرة تلتجئ السلطة الاستعمارية إلى ترهيب وترويع السكان بهدف إخضاعهم بالقوة.

فإذا ما خصّصنا مناطق الجنوب الجزائري، نجد أنه بعد سقوط منطقة الزيبان في يد القوات الفرنسية، حاولت السلطة الاستعمارية التقرب إلى السكان مستخدمة وسائل الترغيب تارة والترهيب تارة أخرى، بدأتها بتبادل الرسائل بين القادة العسكريين وأعيان المناطق التي لازالت لم تخضع لسلطة الاحتلال، ومن بينها الرسائل المتبادلة بين العقيد "ديفو **Desveaux**" وبعض الشخصيات الفاعلة بمناطق الجنوب باللغة العربية خلال عملية إخضاع المناطق الصحراوية، ومن خلال هذه المراسلات تمكن العقيد ديفو **Desveaux** من كسب ذوي النفوس الضعيفة لصالح السلطة الفرنسية، وذلك بفتح مشاريع لهم كانت شغلهم الشاغل ومن بينها: حفر الآبار

وشق الطرقات وفرض الأمن، وكان "ديفو Desveaux " على قناعة كبيرة بضرورة احتلال الصحراء بهدف تحقيق جملة من المكاسب العسكرية والاقتصادية.[15]

ومن الأمثلة على نجاح هذا الأسلوب عند القبائل الصحراوية ما جاء في الروايات الشفوية عند أهالي منطقة وادي ريغ ومنها: «أن بعض أعيان تقرت، والذين هددهم سلمان الجلابي بالقتل ذهبوا إلى بسكرة طالبين من الضباط العسكريين الفرنسيين هناك، التدخل لحمايتهم، فقال القائد الفرنسي: أريد أموالا مقابل ذلك، فقبلوا، فكانت مصاريف الحملة الفرنسية ضد وادي ريغ على نفقة هؤلاء الأعيان، بحيث تكون نفقة العساكر لليوم الواحد 100 دج»، وهذه الرحلة مشهورة عند المجتمع المحلي "بالرحلة بألف". وبخصوص استمالة التوارق عقدت السلطة الاستعمارية معاهدة عرفت بمعاهدة غدامس في 26 نوفمبر 1862م مع زعيم التوارق الشيخ ايخوخن بهدف ترويض زعماء هذه المناطق.[16]

وبهدف القضاء أيضا على ثورة بوعمامة في الجنوب الغربي عملت السلطة الاستعمارية على مصالحة السكان الثائرين، وإنهاء حالة الحرب والانتفاضات الدائمة التي دامت حوالي عشرين سنة، كما عملت على إعطاء السكان الصحراويين نوعا من الاستقلال الذاتي يتماشى ويتوافق مع نظام المكاتب العربية ضمن الحكم العسكري حتى تجند منهم قوة هائلة تعتمد عليها في الاستيلاء على الصحراء، بل تكونت منهم قوات سريعة الحركة تشابه حركة الثوار، وسوف تكون هذه الأداة الجديدة والفعالة في أيدي السلطات الاستعمارية لتتوسع بها في الصحراء.[17]

وفي إطار محاولة احتلال منطقة تيديكلت شرع قائد القوات الفرنسية بعين صالح في استعمال أساليب الترغيب والترهيب لاستمالة السكان إليه، واستسلام أهالي المنطقة له، وكمثال على ذلك الرسالة التي عثر عليها الضابط المترجم مارتين Martin "بعين غار"، وهي الرسالة المؤرخة في 31 جانفي 1900م، والتي أرسلها بعض الأعيان لحث أهالي عين غار على الاستسلام للأسياد الجدد حسب تعبيرهم لأن المقاومة لا تنفع معهم، ثم يتوسل هؤلاء لهم باسم الأخوة والمحبة إلا يرفعوا سلاحهم أمام القوات الفرنسية[18]، وبخصوص إخضاع منطقة الهقار اتصل النقيب شاردني في مطلع 1902م بالشيخ موسى أق مستان للتفاوض معه نظرا لنفوذه الواسع لدى التوارق، وذلك من اجل التوسع الفرنسي في منطقة الهقار حسب رأيهم بالطرق

الهادئة والسلمية، وأن السلطات العسكرية الفرنسية ليس لها أي نية للانتقام من التوارق الذين اعتدوا على الفرنسيين[19].

ثالثا /سياسة الإفقار والضغط الاقتصادي: من الأساليب التي وظفتها السلطة الاستعمارية على القبائل الصحراوية سياسة الإفقار ومجموعة من الإجراءات والقوانين الاقتصادية القمعية، منها منع التبادلات التجارية بين مختلف القبائل الصحراوية، وتضييق الخناق على التجار الصحراويين، وإغراقهم بالقروض الربوية، وإثقال كاهل الأهالي بمجموعة من الضرائب، والتي برزت منذ بداية الاحتلال، وكان ذلك بارزا من خلال المرسوم الصادر في 17 جانفي 1845م، والذي حدد مجموعة من الضرائب مع استحداث ضريبة جديدة خصت عمالة قسنطينة ومنطقة القبائل والجنوب الخاصة بالنخيل، ومنذ 13جويلية 1874م أقرت السلطة الاستعمارية ضريبة جديدة عرفت بالضريبة العربية، زيادة على الضريبة الفرنسية المباشرة[20]، وطبقت هذه الأساليب خصوصا على الأهالي الذين ثبت في حقهم المشاركة في أية مقاومة شعبية ضد التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري.

ومن أمثلة ما يتعلق بتضييق الخناق على التجار فخلال الستينات قام الحاكم العام بالجزائر آنذاك الجنرال راندون Randon بإصدار قرار ينص على عدم بيع الحبوب للميزابيين في جميع أسواق التل، وحجز كل القوافل المخالفة لهذه الأوامر، وذلك بسبب مشاركة الميزابيين في المقاومة بمناطق الشمال، وتأييدهم لثورة الشريف محمد بن عبد الله في الجنوب وتموينه بالمؤونة والذخيرة، وبذلك بدأت الحبوب تشح بالجنوب، مما أثار مخاوف وقلق السكان، ودفع بالميزابين إلى عقد اتفاق الحماية مع الفرنسيين سنة 1853م، خوفا من انتقام السلطة الاستعمارية من عائلاتهم.

كما لم تسلم ورقلة من أسلوب فرض الضرائب على الرغم من محدودية إنتاجها الفلاحي ومستواها المعيشي المتدني، مما دفع بسكان ورقلة من كل عام إلى بيع أجزاء من أراضيهم الفلاحية لتسديد الضرائب أو لتزويج بناتهم[21]، وأهم الضرائب التي فرضت على أهالي ورقلة نجد ضريبة اللزمة وضريبة الزكاة وضريبة العشور (ضريبة حول الحبوب)، وأمام ارتفاع هذه الضرائب العربية ما كان على أهالي ورقلة إلا البحث عن حلول لتسديدها، مما دفع بالسلطة الاستعمارية إلى إمدادهم بقروض عينية ذات أرباح ربوية بلغت سنة 1891م حوالي 200%

ساهمت في تجريد الحضريين الورقليين من نخيلهم ومن أشياء أخرى[22]، وفي عام **1898**م تحصل أحد الفلاحين الورقليين من قرض ربوي بـ**200** فرنك فرنسي لعشرين يوم بقيمة فائدة ربوية بلغت **180%**[23]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسالة القروض قد أخذت لدى الفلاحين مظهرا مأسويا، حيث أصبحت ظاهرة الربا هي المنتشرة عند الأهالي، وكان الرابح الكبير من وراء هذه الظاهرة اليهود والمعمرون.

وفي منطقة وادي ريغ عمل ممثل السلطة الاستعمارية علي باي على إفقار المجتمع المحلي إفقارا لا نظير له بسبب إثقال كاهل الأهالي بالضرائب، وتطبيقا لسياسة "الإفقار" التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية أسلوبا للخضوع والطاعة، وزيادة على ذلك عرفت المنطقة مجاعة كبيرة سنة **1867**م نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية واستحواذ المعمرين على أملاك المزارعين والموّالين، وقد تعزز أسلوب الضغط الاقتصادي بعد إرهاق الأهالي بالضرائب الباهظة في استدانة أهالي الجنوب المال من الفرنسيين لتحرير أنفسهم بفائدة ربوية قدرت بـ**200%** في السنة، بعد أن رهن أهالي الجنوب أراضيهم عند دائنيهم، وبما أنهم غالبا ما يعجزون عن تسديد ديونهم تصبح أراضيهم المرهونة ملكا للدائن في ظرف زمني قصير[24]، وعليه فقد العديد من الأهالي أراضيهم وممتلكاتهم مقابل غناء الربويين، مما دفع بالسلطة الاستعمارية إلى دعوة بعض البنوك للاستثمار في الجنوب عن طريق القروض ذات الفوائد الخفيفة، لكن هذه الدعوة لم تلق صدى لدى هذه البنوك، مما جعل الاحتكار الربوي يزيد من حين إلى آخر، وأدى ذلك بدوره إلى إضعاف كاهل الأهالي.

وعليه فإن استخدام أسلوب الإفقار والضغط الاقتصادي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى إفقار الأهالي وتحطيمهم ماديا، لأنها تمتص كل ما لديهم من فائض، وتجعلهم في ضيق دائم وفي اضطرار مستمر لسد الرمق، وبالتالي لا يتمكنون من القيام بالثورة أو حتى التفكير فيها. وأمام تدهور الوضع الاقتصادي المحلي، وفقر الأهالي، حاولت السلطة الاستعمارية منذ سنة **1918**م تصحيح الوضع وإصلاح نظام الضرائب العربية، حيث كلفت رؤساء القبائل بجمعها من الأهالي ثم دفعها إلى صندوق الخزينة الفرنسية.[25]

هذا بالإضافة إلى إدخال مناطق الجنوب الجزائري في قيود التبعية الاقتصادية للسلطة الاستعمارية، حيث قامت بإنشاء مؤسسات اقتصادية ومراكز تجارية، تخدم الأوروبيين

والفرنسيين في هذه المناطق أكثر مما تخدم السكان الأصليين، وهذا ما عرفته منطقتي توات وتيديكلت على وجه الخصوص.

رابعا/أسلوب الإغراء وتوزيع الألقاب: لقد اعتمدت السلطة الاستعمارية على نظام يمكّنها من إحكام قبضتها على الجنوب، باعتبار هذا الأخير منطقة صحراوية مفتوحة، والظهور أمام الأهالي بملامح الحرص على مصلحتهم، وعليه عمدت إلى إغراء بعض العائلات الصحراوية بتقليدها ألقابا كالقايد والآغا والخليفة، ونظرا لكون فرنسا تعلم بأنه ليس من السهل على هؤلاء القياد أن يمارسوا سلطتهم وسط الشعب الذي لن ينقاد لهم بسهولة، فقد أعطتهم نوعا من القوة التي تسمح لهم بممارسة حكمهم، ومن أبرز الباشاغوات والقياد الذين حكموا مناطق الجنوب الجزائري منذ بداية احتلاله ولغاية استقرار الفرنسيين بها نهائيا نجد: (عثمان بن الحاج البكري، إسماعيل بن علي مصرلي، عبد العزيز مصرلي، محمد والسعيد بن إدريس، علي باي بن فرحات، حمو بن حرز الله، حمزة ولد بوبكر، عبد القادر بن عمر... وغيرهم).

وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب الإغراء وتوزيع الألقاب وإسناد الوظائف الكبيرة لزعماء العائلات،كان متبعا منذ البداية الأولى لعملية الاحتلال، وذلك حتى تتمكن بواسطتهم من إخضاع السكان إليها بكل سهولة، وبقيت على هذا الأسلوب حتى منتصف عقد الستينات، ثم أخذت بعد ذلك تغير من أساليبها، وأصبحت تميل إلى تطبيق الحكم المباشر، والاستغناء عن وساطة هذه العائلات الكبيرة وزعمائها بعد أن قضت حاجتها ونالت وطرها منها ومنهم[26].

ويذكر الدكتور أبو القاسم سعد الله أنه في الثمانينيات كثرت ألقاب الآغوات والقياد والشيوخ، وكانوا غالبا رجالا انتهازيين يقول عنهم الفرنسيون: "إنهم رجال مهنة تولوا الوظيفة عن جدارة وديمقراطية، وليس رجال تقاليد قبلية تولوا الوظيفة عن طريق الوراثة، وكان هذا النمط الجديد من الرجال راضيا بما يعطيه له الفرنسيون، فلا يسأل عن حقوق وراثية ولا عن امتيازات، فهو موظف متواضع ومطيع، ولاؤه الكامل لفرنسا وليس للقبيلة".[27]

ومن الأمثلة على خدمة بعض الزعامات الصحراوية للتوسع الاستعماري في مناطق الجنوب نجد حمزة ولد بوبكر الذي عمل على خدمة الفرنسيين أكثر من خدمة أنفسهم، وهذا باعتراف السلطة الاستعمارية: «...ربط قضيته بقضيتنا، وكان وفيًّا لنا،كان يرغب في سلطنة

ورقلة ليكون بين أيدينا، ويكون الشخص المهم في توسعنا بأقصى الجنوب، كان طموحه حكم الجنوب حتى تمبكتو، أو على الأقل من ورقلة حتى توات...»[28]، فقد ساهم في إخضاع القبائل الموالية للشريف محمد بن عبدالله مثل قبائل الأرباع وأولاد نايل إلى غاية وادي النساء، كما ساهم في حصار واحتلال الأغواط سنة 1852م، وزيادة على ذلك سهل مهمة الفرنسيين في احتلال ورقلة في 27 جانفي 1853م، وعلى إثر هذه الانجازات كرمته فرنسا سنة 1853م حيث عينته خليفة على كل المناطق التي تمتد من البيض بحوض الساورة إلى ورقلة.

والمثال الآخر ما قام به علي باي بن فرحات بمنطقة ورقلة وتقرت ووادي سوف، الذي - حسب روايات المجتمع المحلي- قدّم هو الآخر خدمة كبيرة للفرنسيين، وهذا باعتراف السلطة الاستعمارية من خلال رسالة جاءت ردا على شكوى تقدّمت بها قبيلة سعيد عتبة بورقلة ضد علي باي، ومما جاء في الرسالة: «...منذ عدة سنوات 1854- 1856- 1865 كل تلك المناطق- أي تقرت وورقلة ووادي سوف- كانت تحت قيادة علي باي، وعليه لم نكن على علم بالطريقة التي يُسيّر بها سي علي باي هذه المناطق، مع العلم أنها كانت قيادة حكيمة وجدية، وعليه لم يشكل أي خطر ولم تسجل مخالفات، على العكس كانت طريقته مبنية على الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم».[29]

وعائلة ابن ادريس هي الأخرى أفادت الفرنسيين فائدة كبيرة في ترويض الصحراء، من خلال ما قام به السعيد آغا ورقلة وأخوه محمد آغا تقرت، حيث ألقوا القبض على الشريف بوشوشة في عين صالح سنة 1873م وسلموه للفرنسيين[30]، وفي الثمانينيات لعبت عائلة آل مصرلي دورا كبيرا في مساعدة الفرنسيين في توسعهم وتغلغلهم في أقصى الجنوب الجزائري، وبالخصوص عبد العزيز مصرلي الذي قيل عنه أنه خدم الفرنسيين خدمة كبيرة من خلال إخضاع الطوارق والاستيلاء على تميمون،كما استعمل الفرنسيون زعيم قبائل ايفوغاس عثمان بن الحاج البكري في توغلهم بالصحراء الجزائرية، ولمعرفة خطوط مواصلاتهم نحو السودان ومد نفوذهم وتجارتهم هناك في إطار تنافسهم مع الانكليز.[31]

خامسا/ تشديد الرقابة على حركة التنقل: وجدت السلطة الاستعمارية في تشديد الرقابة على الحدود، وترصد حركة تنقل الأفراد والقوافل التجارية أسلوبا فعالا في منع تجدد المقاومة على أساس أن مناطق الجنوب كانت الملجأ الآمن لتجديد حركات التحرر والمقاومة، وبالتالي

قامت الإدارة الاستعمارية بفرض مجموعة من الإجراءات والتنظيمات لتحد من تنقل الأشخاص بحرية تامة، وتشديد الرقابة على الحدود بإقامة حصون وأبراج عسكرية للمراقبة، مثل برج فلامون وبرج فلاترس وبرج شانديز وحصن جنان بورزق وحصن المنيعة... وغيرها، وجاءت هذه الإجراءات بعدما تبين أن الحاميات العسكرية المتواجدة على مستوى البيض والأغواط وغرداية وورقلة غير قادرة على حماية المناطق الجنوبية الشاسعة.

وفي إطار اتفاق الحماية بين الميزابيين والفرنسيين بعث الجنرال كامو **Camou** قائد الفرقة العسكرية للجزائر في أول جانفي**1853**م بتعليمات مفصلة جدا إلى النقيب دو باري تخص مراقبة بني ميزاب وإشعارهم بأن السلطة الفرنسية تعرف جيدا نقاط ضعفهم، منها الضغط على الذين يتواجدون في المدن وقطع الاتصالات مع ذويهم في الساحل.[32]

هذا بالإضافة إلى أن سياسة الجنرال راندون **Randon** في توسعه نحو المناطق الصحراوية كانت ترتكز على مراقبة الحدود، وخصوصا الحدود الجزائرية الشرقية، وذلك بهدف القضاء على ثورة الشريف محمد بن عبد الله وناصر بن شهرة والشريف بوشوشة الذين اتخذوا من الأراضي التونسية ملجأ لتجديد المقاومة وتجميع الأنصار والأتباع من جديد، وعليه أراد الجنرال راندون **Randon** تحديد هذه الحدود حفاظا على العلاقة الطيبة التي تربطه بباي تونس، فوضعت لها خريطة أولية في بداية سنة **1857**م لمعرفة المواقع وإيقاف المد المستمر بين شعوب المنطقة ووضع حد للتكافل فيما بينهم، غير أن هذا المشروع لم ينفذ.[33]

ويتكرر هذا الأسلوب في السبعينيات حين تم تكليف العقيد دي نقرييه بمراقبة الخطوط الرابطة ما بين مناطق الأطلس الصحراوي والقصور الجنوبية، ومحاولة إخضاعها لنفوذ الاحتلال الفرنسي حتى يتمكن من التوسع والتغلغل إلى الصحراء على مراحل.[34]

وتجدر الإشارة هنا أنه من أجل إنجاح هذا الأسلوب أنفقت السلطات الاستعمارية الأموال الطائلة لمراقبة المنطقة من خلال شبكة العيون والجواسيس في أشكال رجال دين ومتسولين وأطباء وضباط متنكرين في لباس أهل المنطقة، ومن الأمثلة على ذلك تواجد الأب ريشار **Richard** بمناطق أقصى الجنوب الجزائري منذ سنة **1879**م للتجسس ونشر الدين المسيحي، والترحيب النسبي الذي لقيه من السكان جعله يعتقد أنه أصبح عربي وبإمكانه التعايش معهم،

فقد سافر مع قوافلهم وأتقن لغتهم، ولم يتفطن أحد بأنه فرنسي، وغامر بنفسه عدة مرات عندما سافر من ورقلة إلى غدامس، وبعدها إلى بلاد التوارق، إلا أنّ أمره اكتشف فتم قتله[35].

والمثال الآخر حينما تنكر كاميل دولس **Camille douls** في زي مسلم، حتى أنه ادعى بأنه حاج، ولكن في طريقه إلى منطقة توات اكتشف أمره وعرف بأنه أوروبي قبل أن يصل إلى منطقة رقان، حيث قتل من طرف التارقي المرافق له بعد أن أوهمه بأنه سيوصله إلى تمبكتو.[36]

غير أن هذا الأسلوب الرقابي نتج عنه استياء وتذمر القبائل الصحراوية وبخاصة قبائل آفلو والبيض التي منعت من التنقل بمواشيها إلى الجنوب خلال موسم الترحال وذلك في فصلي الشتاء **(1879-1881)** مما أدى إلى موت مواشيهما بأعداد كبيرة من شدة البرودة السائدة بتلك المناطق.

وفي إطار القضاء على مقاومة الشيخ بوعمامة على الحدود الجزائرية الغربية صرح جول كامبون في شهر أوت**1891**م بأنه ينبغي اتخاذ إجراءات فورية في توات، وقورارة، وتيديكيلت، وكتب قائلا: «كانت هذه المناطق الحدودية الملجأ للرجال المعادين لنا، وبها تكون كل التحركات والدسائس للنيل منا فهناك لجا بوعمامة الذي يحاول جاهدا تحريك الثورات ضدنا...»[37]،كما استغلت السلطة الاستعمارية المفاوضات التي أعقبت مؤتمر الجزيرة **1906**م، والتي أعطت للسلطات الفرنسية صلاحيات واسعة لمراقبة الحدود الجزائرية المغربية ذلك أن البدو والحضر في هذه المناطق على اتصال مستمر فيما بينهم وخاصة بمنطقة تافيلالت أين يقطن بني جرير وضوي منيع المعارضين للنفوذ الفرنسي، ومن مواقعهم تنطلق الأفواج المهاجمة للمصالح الحيوية الفرنسية وأعوانها، ولهذا الغرض كلف النقيب بول ازام **azaim poul** بمراقبة الحدود الجزائرية المغربية سنة **1906**م.[38]

سادسا/ أسلوب التهجير القسري: يجمع معظم المرخين المهتمين بالشؤون الصحراوية أنه من بين أهداف التوسع الاستعماري في الجنوب هو الاستيلاء على الأراضي وثروات البلاد، خاصة بعدما تمت المصادقة على القانون المتعلق بالملكية في الجزائر في **16** جوان **1851**م[39]، وبعد مرور سنوات على صدور هذا القانون أتخذ قرار تعسفي سنة **1863**م وذلك بحصر الأراضي وتحديدها، بهدف خدمة المصالح الاستعمارية، وتسهيلا لعملية بسط النفوذ. وعليه تعرضت مناطق الجنوب الجزائري إلى إجراءات هذا القرار لاسيما بعد سنة **1871**م. في إطار تطبيق

"سياسة العقاب" على العائلات المشاركة في المقاومة ضد الفرنسيين. وعلى ضوء هذه القوانين استولى المعمرون على الأراضي الفلاحية، متبعين في ذلك سياسة تهجير السكان قسرا وطردهم من ديارهم وأراضيهم من بعض القرى، لكون بقائها يشكل مصدر قلق يهدد مزارعهم من جهة، ومن أجل ضمان اليد العاملة لخدمة أراضهم من جهة أخرى، وكان هذا التهجير القسري حسب ما ذكره أبو القاسم سعدالله: «استجابة لسادية الغلاة الذين كانوا يطالبون منذ الخمسينات بسحق الجزائريين واتخاذ كل الوسائل لافتكاك الأرض منهم ».[40]

سابعا/ التعايش مع القبائل الصحراوية: بعد احتلال منطقة مناطق الجنوب التجأت السلطة الفرنسية لتدعيم سلطتها بهذه المناطق إلى إتباع سياسة تتماشى مع الأوضاع السائدة بالجزائر المستعمرة، فعمدت إلى تنظيم الشؤون العامة للقبائل الصحراوية، على أساس أن منظرو السياسة الاستعمارية الفرنسية أدركوا خطورة بنية المجتمع القبلي، ونظام الترحال الغالب على الجزائريين، حيث كانا يعيقان بسط السيطرة عليها، ويتسببان في متاعب جمة لجيش الاحتلال، لذلك أوصوا بضرورة التعايش مع القبائل الصحراوية في الجانب الاجتماعي وذلك تطبيقا للمقولة الشهيرة « يجب معرفة الناس للسيطرة عليهم وقيادتهم »، وعليه فإن إدخال تغيرات على الطابع القبلي للقبائل الصحراوية في كافة المجالات قد استهدف التغلغل إلى أعماق مجتمع مناطق الجنوب لمعرفة مكوناتهم ونقاط ضعفهم، حتى يسهل للفرنسيين التحكم في هذا المجتمع من الداخل ولإبعاد أية مقاومة شعبية من شأنها أن تعرقل المشاريع الاستعمارية الفرنسية بالمنطقة، وفي نفس الوقت تظاهر بملمح المهتم بظروفهم الاجتماعيـــة والصحية.

ولعل أول من جسد هذا الأسلوب في مناطق الجنوب نجد الجنرال ديفـــو **Desveaux** الـــذي حقق بعض التطورات لصالح الإدارة الاستعمارية، وذلك من خلال مجموعة مراســـلات كـــان يبعث بها إلى رؤساء القبائل، وشيوخ الزوايا من أجل استمالتهم ووضعهم في خدمـــة المصـــالح الفرنسية الاستعمارية.

فعلى المستوى الشؤون الإدارية اعتمدت السلطة الاستعمارية على نظام يمكّنها مـــن إحكـــام قبضتها على القبائل الصحراوية والظهور أمام الأهالي بملامح الحرص على مصـــلحتهم، فبعـــد احتلال معظم المناطق الجنوبية عينت قيادا وأغوات وبشاغوات على كـــل عـــرش أو قبيلـــة، وأعطتهم نوعا من القوة التي تسمح لهم بممارسة حكمهم، وذلك بأن خولتهم إعطاء "تصريح"

التنقل والسفر إلى خارج البلاد للتجارة والعمل، وقد كان هؤلاء القياد يستعملون ذلك لفرض سلطتهم على الأهالي، لأنه بدون هذه الرخصة لا يسمح لهم بممارسة تجارتهم وأعمالهم مثلا في المناطق الخاضعة لفرنسا. ويتضح، من خلال هذا الأسلوب أن النفوذ الفرنسي امتد بواسطة هؤلاء الشيوخ والقياد إلى مناطق كثيرة من البلاد منذ بداية الاحتلال.

وبالنسبة للشؤون الاجتماعية، فقد عمدت السلطة الفرنسية منذ الوهلة الأولى إلى التظاهر بالاهتمام بظروفهم الصحية والاجتماعية، وهذا قصد التقرب منهم أكثر والتعرف عليهم عن قرب من أجل إحكام سيطرتهم، فذهب إلى محاولات تنظيم شؤونهم الاجتماعية من خلال رصد الإحصائيات التي تخص التعداد السكاني، إضافة إلى ذلك إلغاء بعض الضرائب التي كانت مفروضة عليهم،كما بدلت السلطة الاستعمارية مجهودات كبيرة من أجل تطوير الصحة والحفاظ على البيئة، حيث خصص الحكام العامون زيارات إلى مستشفيات الجنوب الجزائري وزيارة المرضى والممرضين[41]، وحسب مرسوم رئاسي صادر في **15** فيفري **1918**م يخص أقاليم الجنوب، ينص على تقديم المساعدات الطبية للسكان المحليين وانجاز مصحات ومستشفيات كبيرة نسبيا داخل الثكنات، كما أمر الحاكم العام باتخاذ الإجراءات التالية[42]: تقديم فحوصات مجانية يومية من طرف الأطباء العسكريين، وإقامة دورات في القبائل البدوية من أجل التطعيم، والقيام بمراقبة عامة للحالات الصحية للوقاية ومعالجة الأوبئة.

وخلافا لمناطق الشمال الجزائري فإن مناطق الجنوب كانت لها إجراءات خاصة في مجال القضاء، فقد وضعت السلطة القضائية تحت سلطة عسكرية إدارية تسمى المكاتب العربية، باستثناء منطقة "بني ميزاب" التي عقدت اتفاق حماية مع الفرنسيين من **1852** إلى **1882**م وبموجبه اعترف لهم بإجراء الشريعة الإسلامية تبعا للمذهب الإباضي، وتبعا تقاليدهم ومجالسهم المحلية، هذا وقد أسس الفرنسيون في المكاتب العربية مجالس قضائية، حيث كان يعين في كل مكتب عربي أحد القضاة المسلمين وبعض المساعدين له، مع العلم أن القاضي ونائبه كان يعينهما الحاكم العام وله راتب شهري منه حسب ما نص عليه مرسوم نابليون سنة **1866**م.[43]

خاتمة: مما سبق ذكره يمكن القول أن السلطة الاستعمارية الفرنسية استطاعت أن تحقق التوسع والتغلغل الاستعماري نحو مناطق الجنوب الجزائري بوسائل وأساليب أقل تكلفة مالية وتعبئة بشرية من الأساليب العسكرية، على أساس أن هذه الأخيرة كبدت ميزانية الحكومة

الفرنسية أموالا طائلة، مما أوجد جدلا بين أعضاء البرلمان الفرنسي بحثا عن إيجاد حل لإخضاع كافة المناطق الصحراوية دون الزيادة في النفقات العسكرية، ولكن في النهاية انتصرت سياسة الجنرال راندون الذي حقق ما يعرف بالاختراق السياسي والاقتصادي والعلمي للصحراء عن طريق أساليب المهادنة والمراوغة السلمية، وهو ما يؤكده في قوله:"أن الصحراء لا تستحق أن نصرف عنها الكثير من الرجال والأموال، وينبغي علينا الاقتناع أولا بأن التغلغل الصحراوي في مناطق الجنوب لاقى صعوبات جمة أخرتنا سبعون سنة، ولكن في النهاية تفطنا وتأكدنا بعد سنوات من العمليات العسكرية أن إخضاع الأهالي بالطرق الهادئة والسلمية ينبغي أن يسبق الطرق العسكرية".

كما يبدوا لنا أنه لولا الصراعات القبلية والعروشية بين مختلف القبائل الصحراوية، ولولا وجود ضعاف النفوس من الشخصيات الصحراوية المحلية التي باعت وطنها وأرضها بعرض من الدنيا، لما وجدت الأساليب الاستعمارية السلمية طريقها للنجاح، بل استطاعت السلطة الاستعمارية استغلال هذه العوامل أحسن استغلال وفق خطة منهجية مدروسة حققت من خلالها الهدف الرئيسي من احتلال مناطق الجنوب وهو ربط الجزائر بالمستعمرات الفرنسية الإفريقية عن طريق الصحراء الجزائرية.

الهوامش:

1- إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، **1999**.، ص**39.**

2-Augustin Bernard et N.Lacroix , La Pénétration saharienne (1830-1906),Impr. Algérien,1906 ,p2

3- مياسي إبراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية **1837 - 1934**م، الجزائر، دار هومة، **2005**، ص **105.**

4-Passager (P), Ouargla (Sahara Constantinois), Institut pasteur d'Algérie, 1957, p103

5-Passager (P),Op.Cit,p 103

6- يمكن إرجاع بداية تاريخ هذه السياسة التنافسية إلى نهاية القرن **18**، حيث كانت تقرت اكبر من تماسين وأكثر سكانا ولكن شيوخ تماسين كانوا يتمتعون بالدعم المعنوي من الزاوية التجانية، وكان كل من شيوخ تماسين وشيوخ تقرت المتنافسين يبحثون عن الدعم الخارجي، وبذلك أصبحوا متداخلين في مجالات سياسية على مستوى أوسع بكثير من نطاقهم.

7- أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية **1860 - 1900**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج**1**، ط**1**، **2000**، ص**279.**

8- نجاح عبد الحميد، منطقة ورقلة وتقرت وضواحيهما من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال، الوادي، منشورات جمعية الوفاء للشهيد تقرت، الآمال للطباعة، **2003**، ص **107.**

9- سعد الله، المرجع سابق، ص **147.**

10- A.Bernard et N.lacroix , Op.Cit,.p102

11- رضوان شافو، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموذجا **1844-1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، **2013**، ص**211.**

12-Lethielliux Jean, Ouaregla Cité Saharienne, libraire orientaliste, Paul Geuthner ,Paris,1983,p234

13-Pierre Castel, TEBESSA,Histoir et Description d'un Territoire Algérien, T1,Henry Paulin,éditeurs,paris, 1904,p103

14-Pierre Castel,Op.Cit,p103

15-Emerit (M), Une Source pour l'histoire du second empire: « les Souvenirs du Général Desveaux ».pp 30-31.
16-A.Bernard et N.lacroix , Op.Cit,.p22
17- ابراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي...، المرجع السابق، ص 306.
18-A.G.P. MARTIN. Quatres siecles d'histoir marocain au sahara de 1504à 1902 ; au maroc de 1864à 1912, paris ;1923 ;pp 328-329
19-Le Capitain METOIS ; la soumission des touareg du nord ;paris ;challamel ;1906 ;p14
20- أحيدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، م .م.و.د.ب.ح.ث، الجزائر، 2007، ص ص: 56-57.
21- دوني بيلي، معالم لتاريخ ورقلة 1872-1992، تر: علي ايدر، ط2، 1995، ص 41.
22- دوني بيلي، المرجع السابق ، ص27.
23- المرجع نفسه، ص33.
24-V.Largeau ,le Sahara Algérienne, les déserts de lèrg,2ém édition,paris,1881, p181
25- دوني بيلي، المرجع السابق، ص67.
26- بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 184.
27- سعد الله، المرجع السابق، ص 144.
28-Augustin Bernard et N.Lacroix , Op.Cit ,p20- 21
29- شكوى من قبيلة سعيد عتبة ضد سياسة علي باي سنة 1867م.A.O.M, 8H6
30- سعد الله، المرجع السابق، ص 145.
31- المرجع نفسه، ص 145.
32- ابراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي...، المرجع السابق، ص 130.
33- المرجع نفسه، ص 189.
34- المرجع نفسه، ص 297.
35-Augustin Bernard et N.Lacroix , Op.Cit ,p5
36-Ibid,p5
37-Ibid, p6
38- ابراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي...، المرجع السابق، ص 501.
39- قانون 16 جوان 1851 يؤكد أن الملكية: "حق مصون للجميع بدون تمييز بين الملاك من الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم " وينص كذلك على أن:"حقوق الملكية وحقوق التمتع العائدة للأفراد والعشائر وبطون العشائر" وهذه الحقوق معترف بها قطعا على ما هي عليه أثناء حرب الاحتلال أو بعد انتهائها. ينظر: مصطفى الاشرف، الجزائر الأمّة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، الجزائر، م.و.ك ،1983، ص 41.
40- سعد الله، المرجع السابق، ص 286.
41-Le Gouverneur Général Châtel visite le Sud Algérien , LA CROIX, Op.Cit,p5
42-Steeg (M) ,Rapport d'ensemble, Situation Générale des Territoires du sud pendant 1903-1921,p138
43- جريدة المبشر، 18 أفريل 1867.

Summary

This article treats the Methods of the French Colonial Administration in subjecting the people of the Algerian South Region, and this by quiet and peaceful means and Methods no less dangerous than Military means such as: Discrimination policy, carrot and the stick, impoverishment and economic pressure, temptation and the distribution of titles, the great control of the people's movement, forced displacement and coexistence with desert tribes. And the goal of using these methods was failing the resistance movements, and ensuring the security and stability of the Algerian South Region.